الباب الثاني

صياغـــة التنظيـم

لقد أفضنا في الحديث عن الدعوة إلي الإسلام ونشره كمقوم وعنصر من عناصر ومقومات الحضارة الإسلامية ، والآن ننتقل إلي تناول المقوم أو العنصر الثاني من مقومات وعناصر تلك الحضارة ، ويتمثل ذلك المقوم في صياغة التنظيم .

والتنظيم في هذا الموضع عبارة عن مدرك عام وشامل ، ينصرف إلي الآلية أو الأداة التي تنقل الأفكار من طور النظر والفكر إلي واقع العمل والحركة ، وبعبارة أكثر دقة فالتنظيم هو آلية أو أداة التعامل مع الواقع فيما يتعلق بأشكال وصور النشاط الإنساني .

والتنظيم بمفهومه السابق كعنصر من عناصر الحضارة الإسلامية كان له وقع خاص وطابع مميز عند بزوغ تلك الحضارة شأنه في ذلك شأن أي عنصر أو مقوم آخر ، فكيف إذن كان شكل التنظيم ومهمته في ثنايا الحضارة الإسلامية عند بروزها مرتبطة بالإسلام الحنيف .

وإذا كان للتنظيم كمقوم وعنصر من عناصر الحضارة الإسلامية أهميته لتلك الحضارة منذ نشأتها ، فهل استمر للتنظيم دوره وفعاليته في الوقت الراهن ، وإذا كان التنظيم الإسلامي قد تخلى عن دوره وأهميته ، فما هي الأسباب التي أفضت به إلي الانزواء والاضمحلال ؟ .

ولما كان أبناء الإسلام تواقين إلي إعادة الحياة والازدهار لحضارتهم ، فالتنظيم يعد في طليعة المقومات والعناصر التي ينبغي استثارتها وتفعيلها ، فكيف يمكن تفعيل التنظيم الإسلامي وإعانته علي القيام بدوره من أجل مستقبل مشرق للحضارة الإسلامية ؟ .

في هذا الباب نتناول صياغة التنظيم كمقوم وعنصر من عناصر الحضارة الإسلامية ، وذلك من خلال الفصول الأربعة التالية :

الفصل الأول : المقصود بصياغة التنظيم كعنصر من عناصر الحضارة الإسلامية .

الفصل الثاني : صياغة التنظيم في فجر الحضارة الإسلامية .

الفصل الثالث : وضعية صياغة التنظيم كمقوم من مقومات الحضارة الإسلامية في الوقت الراهن .

الفصل الرابع : صياغة التنظيم ومستقبل الحضارة الإسلامية .

الفصل الأول

المقصود بصياغة التنظيم

كعنصر من عناصر الحضارة الإسلامية

يقصد بالتنظيم ـ كما ألمحنا لتونا ـ تلك الأشكال والبنى والهياكل التي يتم تشكيلها بهدف نقل الطروحات الخاصة بتنظيم وترتيب أوجه النشاط الإنساني من طورها الفكري إلي واقع الفعل والحركة .

من التعريف المتقدم يمكن تحليل التنظيم كعنصر من عناصر الحضارة الإسلامية ومقوم من مقوماتها من خلال مفرداته التالية :

أولاً : التنظيم ذو طبيعة عامة شاملة :

التنظيم كمقوم من مقومات الحضارة الإسلامية إن هو إلا إجراءً وتدبيراً عاماً وشاملاً ، فهو فعل وحركة وليس فكراً ، وذلك لا يعنى أن لا تسبق التنظيم عملية إعداد نظري لكيفية إجرائه وتشكيله والتفصيل فيما يلي :

❖ فالتنظيم إذن إجراء وتدبير ، بما يعنى التعامل مع الوقائع والتطورات داخل المجتمع الإنساني .

❖ والتنظيم ذو طبيعة عامة ، والعمومية التي تنعت التنظيم تجعله أيضاً ذا طبيعة فوقية ، يأتي من أعلي ، حيث تفرضه الدولة بما لها من صلاحيات ومسئوليات ترتيب حياة الناس داخل المجتمع وتصريف شئونهم .

❖ كما أن التنظيم ذا طبيعة شاملة ، وشمولية التنظيم تعنى استيعابه لكافة أمور وشئون الحياة ، وبتحليل العلاقة بين التنظيم كآلية والطرح الإسلامي كتصور لكيفية ترتيب الحياة الإنسانية، يتبين أن هذه العلاقة هي علاقة ارتباطيه عضوية ، مفادها أن الطرح هو الأصل والأساس ، وأن التنظيم هو الفرع والجزء ، والأخير ضروري لوضع الأول موضع التطبيق ، وينتج عن هذه العلاقة أن التنظيم يكتسب صفة الشمولية من الطرح الذي جَند من أجل وضعه موضع التطبيق .

ثانياً : التنظيم أشكال وبنى :

التنظيم الذي نتناوله بوصفه عنصراً ومقوماً من مقومات الحضارة الإسلامية إن هو إلا أشكالاً وأبنية تم تشكيلها لأغراض محددة ، وقد كانت هذه الهياكل والتنظيمات علي درجة عالية من الدقة والإحكام ، وكانت بالتالي شكلاً من أشكال الحضارة والمدنية الإسلامية في كافة البلدان التي فتحها المسلمون ورسخوا فيها حضاراتهم ومدنيتهم .

ويثور في هذا الصدد تساؤل علي درجة عظيمة من الأهمية ، مفاده : هل التنظيم الإسلامي يجد أصوله وأسسه في مصادر الطرح الإسلامي المتعارف عليها ، والتي سبق ذكرها ، وهي القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، أم أنه ابتكار أنساني صرف ، تم التفكير فيه وإنشاؤه لأداء مهمة بعينها وبما يتواءم مع متغيرات الواقع وظروف الحياة ؟ .

واقع الحال أن مصادر الطرح الإسلامي المشار إليها لم تتعرض بدقة وإحكام لأشكال وصور التنظيم ، ولم تشأ أن تحدد قوالب جامدة تصطدم بالمتغيرات والمستجدات ، بل تركت صياغة وتشكيل تلك الأبنية والتنظيمات لاجتهادات أبناء المجتمع الإسلامي بحيث يمكنهم مواءمتها مع ظروفهم وتطورات مجتمعاتهم .

إلا أنه ولإتمام الحقيقة ينبغي الإشارة إلي أن بعض أشكال الطرح الإسلامي قد ساهمت باستنباط بعض الخطوط العريضة والمبادئ الأساسية الخاصة بالتنظيم من مصادر الطرح الإسلامي ، وهذه الخطوط والمبادئ تعد من الرواسخ والثوابت التي لا يعتريها التغيير ولا يلحقها التعديل .

ثالثاً : التنظيم آلية تربط بين الثقافة والحضارة :

التنظيم في الحضارة الإسلامية بشكل عام ، سواء كانت في الماضي أو الحاضر أو حتى المستقبل هو عبارة عن آلية وأداة ربط بين الثقافة والحضارة ، فالتنظيم أداة لنقل الطرح

الفكري الذي هو قوام الثقافة الإسلامية ، والذي يتعلق برؤية الإسلام لتنظيم وترتيب حياة الإنسان داخل المجتمع من الطور الفكري النظري إلي الواقع العملي .

التنظيم أذن ليس طرحاً ، ولا يمكن دمجه في الطرح الإسلامي ، ولكنه حلقة الوصل بين الطرح الذي يعد في ذاته صلب الثقافة الإسلامية وبين الحضارة ، وتحقيق ذلك أن التنظيم عندما يُقّدر له نقل الطرح إلي أرض الواقع يتحول عندئذ إلي شكل من أشكال الحضارة ، ومن ثم يمكن الانتهاء إلي أن الطرح الذي يعنى التنظيم بنقله إلي أرض الواقع يجسد الثقافة الإسلامية ، أما التنظيم عندما يعمد إلي تحويل الطرح إلي نماذج وتجارب للممارسة العملية يصبح شكلاً من أشكال الحضارة الإسلامية ، فمثلاً قيمة الشورى هي إحدى الطروحات الإسلامية التي تمثل إحدى مفردات الثقافة السياسية الإسلامية ، وعندما تتحول إلي مجلس شورى أو استشاري في الواقع العملي يأخذ شكل تنظيم مؤسسي محدد ، يتحول إلي شكل أو نموذج حضاري إسلامي يتعلق بنظام الحكم والسياسة ، وهو في ذات الوقت تنظيم وترتيب لأحد أشكال النشاط البشري وهو النشاط السياسي .

رابعاً : التنظيم يعنى بالتعامل مع عناصر الوجود :

استنتاجاً مما تقدم يعنى التنظيم بالتعامل مع عناصر الوجود ، فهو أداة للتعامل مع عناصر الوجود ذات الطبيعة الاجتماعية أي التي توجد داخل المجتمع ، وليس المطلقة ذات الطبيعة المادية في الطبيعة والكون ، وبذا نخلص إلي أن التنظيم عنصر من عناصر الحضارة الإسلامية ومقوم من مقوماتها .

الفصل الثاني

صياغة التنظيم في فجر الحضارة الإسلامية

إذا كان التنظيم ـــ كما سبق الإيضاح ـــ هو آلية الإسلام للتعامل مع عناصر وجود الإنسان داخل المجتمع البشري ، وتنظيم اوجه نشاطه وحركته في الكون ، فإنه كذلك عنصر من عناصر الحضارة وشكل من أشكالها وذو تأثير بليغ علي عناصر أخرى .

ويعد التنظيم من أول العناصر والمقومات التي ارتكزت عليها الحضارة الإسلامية ، وارتبط عضوياً بنشأة الدولة الإسلامية وتطورها ، ولقد مر التنظيم بتطورات عديدة تحاكي نفس التطورات التي مرت بها الدولة الإسلامية وحضارتها ، ويمكن متابعة تطور التنظيم كعنصر من عناصر الحضارة الإسلامية من خلال المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : التنظيم في دولة المدينـــة .

المبحث الثاني : التنظيم في البلاد المفتوحة .

المبحث الثالث : ضعف التنظيم وانعدام تأثيره الإيجابي على الحضارة الإسلامية .

المبحث الأول

التنظيم في دولة المدينة

دولة المدينة هي الدولة الإسلامية الأولى التي أنشأها الرسول الكريم علي اثر هجرته إليها من مكة المكرمة ، وقد ارتبط تأسيس الدولة أول ما ارتبط بالتنظيم ، ولكن ليس لنقل طرح معين من الطور الفكري النظري إلي الواقع العملي ، بل لنقل التشريع الإلهي المباشر الذي يأتي به الوحي إلي تجارب عملية وممارسات واقعية ، ففي هذه المرحلة لم يكن ثمة مجال للطرح بل هناك تشريع مباشر عن طريق الوحي ، وهذا التشريع واجب التطبيق ، ومن هنا فقد كان دور التنظيم ذو طبيعة خاصة ، فهو أداة نقل التشريع الإلهي إلي أرض الواقع وبين البشر ، ثم هو كذلك تشكل بمعرفة المشرع الثاني بعد الحق تبارك وتعالى وهو الرسول الكريم مباشرة، ويعمل تحت إشرافه .

وبدأ التنظيم يباشر دوره الحضاري في الدولة الإسلامية منذ وصول الرسول الكريم إلي يثرب، وتمثل أول صور وأشكال التنظيم في المسجد ، الذي أنشأه الرسول ، وكان بمثابة دار العبادة والمجلس الشورى الذي تُناقش فيه كافة أمور الدين والدنيا ، وتعقد فيه جلسات التشاور والتداول واتخاذ القرارات بكافة أشكالها ومستوياتها .

هكذا كان التنظيم عند ميلاد الدولة الإسلامية متمثلاً في المسجد ، وكان الأخير وحدة كلية ذات شمولية وعموم في الوظيفة والهدف ، وقد ظل للمسجد ذلك الدور بوصفه مؤسسة تنظيمية ذات أهداف متعددة ، وكان أول سمات ذلك التنظيم هو بساطته ، وجمعه بين أمور الشعيرة والشريعة والعبادة والعادة ، ومن هنا نبعت وترسخت أهم خصائص الإسلام وهي وحدة الدين والدنيا وتلازمهما بلا انفصال .

أيضاً من سمات التنظيم في هذا الوقت المبكر من حياة الدولة الإسلامية هو انبعاثه من الرؤية الذاتية للرسول الكريم الذي هو في ذات الوقت القائد السياسي ، والرؤية الذاتية لا تعنى الخواطر والأحاسيس والمشاعر والانطباعات ، ولكنها ترتبط مباشرة وبإحكام ودقة بتشريع منزل من عند الله متمثل في القرآن ، وبآخر من حديث الرسول الكريم وهو أيضاً بوحي من عند الله ، وبثالث من حديث الرسول كذلك ولكنه حصيلة التشاور مع الصحابة وجماع خبرة وحنكة رجل دولة من الطراز الأول .

وبالرغم من بساطة التنظيم ومحدودية الهياكل والأبنية المؤسسية ثم انحصارها في مؤسسة واحدة هي المسجد ، إلا أن دور تلك المؤسسة كان عاماً وشاملاً بكافة شئون الحياة ، كما أنها اكتسبت القابلية والتهيؤ للتعدد والانتشار ، وهذا ما حدث في عصر الخلافة الراشدة.

المبحث الثاني

التنظيم في البلاد المفتوحة

بعد انتقال الرسول الكريم إلي الرفيق الأعلى ، وخلفه خلفاؤه الراشدون ، بدأ التغيير يعتري التنظيم بوصفه مقوماً من مقومات الحضارة الإسلامية ، وتمثلت أهم معالم التغيير في التنظيم الإسلامي في عهد الخلافة الراشدة ، ثم في العهدين الأموي والعباسي في الآتي :

أولاً : التحول في وضعية المسجد كمؤسسة تنظيمية متعددة الأدوار :

بدأ التغيير يعتري دور المسجد كمؤسسة تنظيمية متعددة الأدوار ، وتجسد ذلك التغيير في عدة إجراءات ، كان أهمها اقتصار دور المسجد علي العبادة وانحسار دوره التنظيمي المتعدد ، كذلك تحول دور المسجد كمؤسسة تنظيمية ذات طبيعة سياسية تختص بصناعة واتخاذ القرار إلي مؤسسة تنظيمية ذات طبيعة تعليمية ثقافية ، واستمر ذلك الدور إلي عهود متأخرة ، ولا يزال يمثل إشعاعاً فكرياً متميزاً ، ومثال ذلك المسجد الأزهر الشريف وجامع [جامعة القيروان] والمسجد النبوي الشريف .

والملاحظ هنا أن دور المسجد كتنظيم لم ينته ، ولكنه تحول من الدور المتعدد إلي الدور المتخصص ، فلم يعد المسجد مكان انعقاد المجلس الشورى وتداول أمور وشئون الدولة ، ولكنه احتفظ بدوره المتعلق بالعبادة والنسك ، ثم أضيف له دور آخر وهو دوره كمؤسسة تعليمية وفكرية ، فهو جامعة لتلقي علوم الدين والتفقه فيها ، ثم أنه ملتقى العلماء والفقهاء والأئمة والبحاثة والدارسين ، وفي مرحلة تالية توسعت دائرة العلوم التي تُدّرس في المسجد لتشمل العلوم الحياتية الإنسانية والطبيعية .

وهذه التحولات في دور المسجد كتنظيم لم تحدث بشكل فجائي ، ولكنها أخذت الشكل المتدرج ، حيث تم إدخال صور وأشكال متعددة من التنظيم ذات الطبيعة السياسية والإدارية والاقتصادية والمالية والقضائية .. الخ .

وهذا التحول في وضعية المسجد كمؤسسة تنظيمية متعددة الأدوار لم يقتصر علي مركز الدولة الإسلامية سواء كان في المدينة المنورة أو في دمشق مركز الخلافة الأموية أو في بغداد مركز الخلافة العباسية ، ولكنه امتد ليشمل كافة أقاليم الدولة الإسلامية ، إلا أنه قد بدأ من المدينة المنورة مركز الدولة الإسلامية الأولى ، ثم انتقل إلي حواضرها في البصرة والكوفة والفسطاط والقيروان وواسط وبغداد وسامراء وقرطبة ودمشق .. الخ .

ثانياً : استحداث مؤسسة الخلافة بتنظيماتها المختلفة :

واصل التنظيم كمقوم وعنصر من عناصر الحضارة الإسلامية تطوره ، ومن ثم تأثيره علي شكل وجوهر تلك الحضارة ، حيث قفز إلي مؤسسة الخلافة بكافة ملحقاتها وتوابعها التنظيمية ، وقد تم ذلك عبر منطلقات جاءت كالتالي :

❖ ظل الخلفاء الراشدون يستعملون المسجد كدار للإدارة ومقر للتشاور والتداول وصنع القرار ، وقد تأسوا في ذلك بالرسول الكريم ، وبالرغم من أن المسجد ظل يؤدي دوره السياسي في عهد الخلافة الراشدة ، إلا أنه من الناحية التنظيمية والمعنوية بدأت الخلافة تتبلور في شكل مؤسسي مستقل ولكن بتدرج وبطء .

❖ وفي عهد معاوية بن أبي سفيان مؤسس الدولة الأموية أصبحت الخلافة مؤسسة تنظيمية ، بما جعلها أحد أشكال ومعالم الحضارة الإسلامية ، حيث أتخذ معاوية داراً للإدارة ، تطورت إلي قصور غاية في الأبهة والفخامة في العصرين الأموي والعباسي ، ولا

يهمنا من ذلك إلا الخلافة كمؤسسة تنظيمية ، تحددت مهمتها في نقل الطرح الفكري الإسلامي فيما يتعلق بأصول السياسة والحكم من طوره النظري إلي واقع عملي .

❖ الوزارة كإحدى ملحقات وتنظيمات مؤسسة الخلافة : أفاضت مصادر الطرح الإسلامي فيما يتعلق بأصول السياسة والحكم والإدارة العامة فيما يخص مسألة الوزارة ، بما يفيد بشكل قاطع أن الوزارة هي شأن إسلامي صرف لا إسهام فيه من دخيل ولا قول إزاءه من أجنبي .[1]

ولا يعننا في هذا السياق إلا الوزارة كتنظيم وكشكل من أشكال الحضارة الإسلامية ، فالدور الوظيفي الفعلي إذن هو المهم وليس المضمون الاصطلاحي للكلمة ، ووفق هذا التوجه فقد أتخذ الرسول الكريم من أبي بكر الصديق وزيراً له أو نائباً وكان يُعرف بالرديف ، وكذلك كان شأن عمر بن الخطاب مع أبي بكر الصديق حال خلافته بعد انتقال الرسول الكريم إلي الرفيق الأعلى ، ثم كان ذلك أيضاً شأن عثمان بن عفان مع عمر بن الخطاب حال توليه أمر المسلمين بعد أبي بكر الصديق .

ولم تتبلور بوضوح الطبيعة التنظيمية للوزارة كإحدى ملحقات وتوابع مؤسسة الخلافة في عهد الخلافة الراشدة ، وذلك لاندماجها في المؤسسة الأم من ناحية ، ولعدم اهتمام الخلفاء الراشدين بالتنظيم باعتباره شكلاً وليس جوهراً من ناحية أخرى ، ثم لطبيعة الخلفاء الراشدين القائمة علي التبسط والزهد من ناحية ثالثة .

إلا أنه مع بداية العصر الأموي وتبعه العصر العباسي بدأت الوزارة تتبلور كتنظيم من تنظيمات مؤسسة الخلافة ، بل وعظم دورها في العصر العباسي بشكل طاغ ومؤثر علي صناعة القرار وتسيير دفة الحكم ، وبصفة خاصة في العصر العباسي الثاني .

---

[1]. أنظر للمؤلف ، موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة ، المجلد الثالث ،الإدارة العامة والمحلية في الإسلام ، الجزء الثاني ، الإدارة المحلية في الإسلام .

❖ وفي العصرين الأموي والعباسي أيضاً عُرفت الحجابة ، وتطورت بين العصرين تطوراً كبيراً، وغدت كذلك تنظيماً من توابع مؤسسة الخلافة ، والحجابة بالمعنى العصري رئيس ديوان الرئاسة أو المنظم والمرتب لكافة أمور وشئون الحاكم أو ولي الأمر ، سواء منها الخاصة أو العامة ، بما في ذلك الاجتماعات والمقابلات والزيارات والأسفار .. الخ .

❖ أما الكتابة فقد كانت هي الأخرى تنظيماً مهماً من تنظيمات مؤسسة الخلافة أو الحكم ، وقد كانت الكتابة بوصفها هذا معلماً مهماً من معالم الحضارة الإسلامية ، فيما يخص مسألة التنظيم ، وقد وُجدت الكتابة في عهد الرسول الكريم بشكل أصيل وحيوي لتسيير شئون الدولة الإسلامية الأولى ، والكتابة تعنى الرسائل والمكاتبات التي تُرسل باسم الدولة كشخصية اعتبارية ، وبتوقيع ولي الأمر أو الحاكم ، وقد كان من كتاب الرسول الكريم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وحذيفة بن اليمان ، وتعددت مجالات الكتابة ، فهناك كتابة ما ينزل به الوحي ، وكتابة العهود ، وكتابة الرسائل والكتب للأمراء والرؤساء والملوك ، وكتابة أموال الصدقات ، وكتابة المداينات والمعاملات ، وكتابة شئون ومصالح القبائل ، وكتابة ما يصيب المسلمون من غنائم ..الخ.

واستمر هذا التنظيم وترسخ كإحدى ملحقات مؤسسة الخلافة في عهد الخلفاء الراشدين ، فقد كان عثمان بن عفان كاتباً لأبي بكر الصديق ، وكتب زيد بن ثابت وعبد الله بن خلف لعمر بن الخطاب ، وكتب مروان بن الحكم لعثمان بن عفان ، وكتب للإمام علي بن أبي طالب عبد الله أبي رافع مولي رسول الله وسعيد بن نجران الهمذاني .

وفي العصر الأموي زادت أهمية تنظيم الكتابة بالنسبة لمؤسسة الخلافة خاصة ، وبالنسبة للدولة الإسلامية بشكل عام ، وأدت تلك الأهمية إلي تضخم ذلك التنظيم وتعدد مهامه ووظائفه ، التي تمثلت في الآتي :[1]

- كتابة رسائل مخاطبة الملوك والأمراء وعمال الولايات والأمصار .

- كتابة حسابات الخراج .

- كتابة أسماء الجند وطبقاتهم وأعطياتهم .

- كتابة أعمال الشرطة .

- كتابة أعمال القضاء .

وواصل تنظيم الكتابة ازدهاره في العصر العباسي ، وقد اقترن ذلك باستقرار تنظيم الوزارة كتابع لمؤسسة الخلافة ، ورسوخ الدواوين كتنظيم أو مؤسسة أخرى قائمة بذاتها ، تختص بأمور الإدارة وتنفيذ مهام وتبعات الجهاز الإداري ، ويمثل العصر العباسي بحق قمة التطور في ازدهار الكتابة كفن ، وإيناع دورها ومهمتها كتنظيم ، يمثل معلماً من معالم الحضارة الإسلامية في أوج عظمتها وتفوقها .

ثالثاً : استحداث الدواوين كتنظيمات إدارية تنفيذية :

إضافة إلي مؤسسة الخلافة وما تبعها من تنظيمات جاءت الدواوين كتنظيمات إدارية تنفيذية لعبت دوراً مهماً في تشكيل وإرساء دعائم الحضارة الإسلامية ، والخلافة كمؤسسة تنظيمية تتسم بالقيادية والريادة لكافة أشكال وصور التنظيم الأخرى ، فالخلافة كتنظيم تمثل النموذج والمثال الذي يمكن بل وينبغي لكافة التنظيمات الأخرى الاقتداء به والتأسي

[1] د. عبد الحسين مهدي الرحيم ، تاريخ الحضارة العربية الإسلامية (طرابلس ، الجامعة المفتوحة ، ١٩٩٥) ص ١٧٦ .

، فإذا كان تنظيم الخلافة علي قدر يعتد به من الإحكام والرصانة ، فقد يغلب علي بقية أشكال التنظيم في الدولة الإسلامية نفس الصفات أو قدر كبير منها ، ومؤدى ذلك أن مؤسسة الخلافة كتنظيم تبث خصائصها وتنشر سماتها ، إن لم يكن بشكل تلقائي ، فبشكل لا يخلو من الإلزام في كافة أشكال التنظيم بالدولة ، والمقارنة تثبت هذا الاستخلاص ، ولعل هذا يدل بدوره علي خاصية تماسك وواحدية عناصر التنظيم بالدولة ومن ثم بالحضارة الإسلامية .

وإذا كانت الخلافة تنظيم قيادي ريادي يهتم بالتعامل مع عناصر الوجود وأشكال النشاط الإنساني علي مستوى التشكيل والتوجيه والتأثير ، فإن الدواوين هي تنظيم إداري تنفيذي يهتم بالتعامل أيضاً مع عناصر الوجود وأشكال النشاط الإنساني ، ولكن علي مستوى التنفيذ والإنجاز لأهداف مؤسسة الخلافة ولمصلحة المجتمع ، ومن ثم فالدواوين كانت بمثابة تنظيم بيني يتخلل ثنايا المجتمع ويسرى بين أوصاله ، يحمل الأهداف ويعزم علي تحقيقها .

وينبغي أن يفهم أن الدواوين ليست إحدى التنظيمات التابعة لمؤسسة الخلافة ، ولكنها تنظيمات اجتماعية علاقتها بمؤسسة الخلافة علاقة ارتباط عضوي لها إدارة خاصة ، ولكنها تقع تحت رقابة وإشراف ومتابعة مؤسسة الخلافة ، ولا تنأى كذلك عن رقابة المجتمع ، وقد ينتهي بنا ما تقدم إلي القول بأن الدواوين تمثل الجهاز الإداري في الدولة الإسلامية .

والدواوين كتنظيمات قد تتداخل أو تتشابه من حيث الشكل والوظيفة مع تنظيمات وُجدت علي غرارها في البلاد التي فتحها المسلمون ، أما من حيث خصوصية الإدارة وذاتية الأهداف والغايات فهي إسلامية الأصل والمنبع والمنشأ ، وذلك حتى نوفر علي

أنفسنا الخوض في مسألة أصل نشأة هذه التنظيمات : هل هي مستعارة من الغير أم نابعة من الذات الحضارية للإسلام وتعبر عن خصوصيته في التنظيم والإدارة .

وعلاقة الدواوين بتنظيم الكتابة كتنظيم فرعي تابع لمؤسسة الخلافة علاقة قوية ، ولدينا قناعة بأن تنظيم الكتابة هو أصل الدواوين ، ويعد تطويراً وظيفياً وتنظيمياً لها ، انتهى به الأمر إلي الاستقلال والتنوع في الشكل والموضوع والوظيفة ، إلا أن مؤسسة الخلافة ظلت محتفظة لنفسها ببعض الكتّاب التي أصبحت فيما بعد دواوين ، ولكنها تابعة لها ، انطلاقاً من ارتباط وظيفتها عضوياً بتلك المؤسسة .

ومنذ عهد الرسول الكريم والدواوين لها وجودها ووظيفتها في الدولة والمجتمع الإسلامي، ولكن في شكل تنظيمي بسيط لا يتعدى الكاتب والقرطاس والقلم ، وهذه الثلاثية البسيطة تطورت فيما بعد وبصفة خاصة في عهد عمر بن الخطاب ، ليضاف إليها الشكل أو الهيكل والسمة ، والشكل أو الهيكل يعنى المكان وتوزيع التبعات والمهام وإجراءات وتدابير القيام بها، ثم سمى كل ذلك بالديوان .

وتطورت الدواوين تطوراً سريعاً وعميقاً ، شمل العدد والوظائف والتنظيم وطريق العمل ، وأثّر ذلك بدوره علي دور التنظيم وأثره كمقوم وعنصر من مقومات وعناصر الحضارة الإسلامية، ففي العصرين الأموي والعباسي تعددت الدواوين وتنوعت مجالات عملها ووظائفها بشكل أثّر علي تنظيم الحياة وترتيب تعاملات وتفاعلات الإنسان مع عناصر الوجود ، وكذا أوجه نشاطه وحركته داخل المجتمع الذي يعيش فيه .

رابعاً : ازدواجية التنظيم بين المركز والإقليم :

مع اتساع رقعة الدولة الإسلامية وترامي أطرافها دعت الحاجة إلي ضرورة وجود تمثيل لمؤسسة الخلافة بالأقاليم والمناطق المختلفة ، وقد قاد ذلك إلي نوع من الازدواجية في

التنظيم في الدولة الإسلامية ، وهذه الازدواجية ليس المقصد منها التكرار ، ولكن كان الهدف منها قيام مؤسسة الخلافة كرأس للمنهاج الإسلامي وممثل للدولة الإسلامية بمهامها وتبعاتها علي أكمل وجه وأتم صورة حسب أصول الشرع الإسلامي .

ومعنى ما تقدم أن التنظيم في الأقاليم هو امتداد للتنظيم في مركز الدولة ، من حيث إرساء شرعية الدولة وترسيخ هيبتها ، وكذا القيام بمهام الإدارة وتصريف الشئون وتدبير الأمور، واستتبع ذلك أن قام التنظيم بنفس الدور الذي قام به في المركز ، من حيث كونه عنصراً ومقوماً من عناصر ومقومات الحضارة الإسلامية ، ومن ثم فقد ازدهر التنظيم وأينع علي هذا الجانب ، بشكل لم يقل بأي حال في الأقاليم عنه في المركز .

فمؤسسة الخلافة وهي المؤسسة المركزية الأولى والأساسية ورأس المنهاج الإسلامي يناظرها في الإقليم الإمارة ، فهي تمثلها وتقوم بدورها علي مستوى الإقليم ، وكانت هذه هي الإدارة المحلية في الإسلام ، أما الدواوين فكان لها في الأقاليم فروع وممثليات ، فيما عدا بعض الدواوين ذات الصبغة السيادية ، وهذه تعد تتمة الإدارة المحلية كذلك ، ومن هنا فقد جمعت الإدارة في الإسلام بشقيها العامة والمحلية المركزية واللامركزية معاً ، فقد تمثلت مركزية الإدارة العامة والمحلية في تخطيط الأهداف العليا والمصالح الاستراتيجية ، وكذا في مسائل الرقابة والمتابعة والتقويم والتنظيم ، وتمثلت لامركزية الإدارة العامة والمحلية في تخطيط بعض الأهداف التي أوكلت مهامه تخطيطها إلي الإدارة المحلية وفروع الدواوين في الأقاليم ، إضافة إلي مسائل التنفيذ ، وشق لا بأس به من مسائل الرقابة والتقويم والتقييم .

مفاد ما تقدم أن ازدواجية التنظيم بين المركز والإقليم في الدولة الإسلامية قد تمت عن قصد وتخطيط مسبقين ، بهدف نشر التنظيم في الأقاليم وضخ الدم في شرايين الدولة المترامية الأطراف ، بما يكسبها حيويةً ونشاطاً ، فالتنظيم بأشكاله وصوره كان بمثابة الشرايين،

والخطط والسياسات والبرامج كانت بمثابة الدم الذي يجري في تلك الأشكال والصور ، أما الحيوية والنشاط فكانت هيبة الدولة وسيطرتها علي الأقاليم والمناطق من خلال السعي الدائم والدائب إلي تحقيق الحياة الطيبة لأفراد المجتمع وإقرار شرع الله وإعلاء دينه ونشره في ربوع الأرض .

وعلي أثر انتشار التنظيم بكافة أشكاله وصوره في أقاليم ومناطق الدولة الإسلامية انتشرت الحضارة وازدانت المدنية ، ولعل ذلك يفسر إلي حد كبير إيناع الكثير من الحواضر الإسلامية الإقليمية بشكل لا يقل بحال عن مركز الدولة ومقر مؤسسة الخلافة ، وكان ذلك هو شأن القاهرة والقيروان وقرطبة والمدينة المنورة والبصرة وواسط وسامراء والكوفة وغيرها ، حيث لم تكن اقل من دمشق وبغداد حضارة ومدنية .

ولعله من الأهمية بمكان الإشارة إلي وسائط الاتصال التي كانت تربط بين أجزاء الدولة وأقاليمها المختلفة ، وبتقييم تلك الوسائط بمقاييس ومعايير العصر والزمن الذي وجدت فيه، كانت تبدو علي قدر عظيم من المثالية والنموذجية ، حيث أن الدولة الإسلامية في عصر الخلافة الراشدة وكذا في العصرين الأموي والعباسي كانت علاقات أجزائها ببعضها في حالة لا تهدأ من النشاط والحيوية ، بسبب عمليات الفتح المستمرة وحركة الجيوش والمؤن والإمدادات الدائمة ، إضافة إلي التشاور الذي لا ينقطع بين مؤسسة الخلافة في المركز وبين أمراء الأقاليم ، لإقرار السياسات واستطلاع رأي أولياء الأمور وصناع القرار في المشاكل والأمور محل الخلاف .

ومن المسائل ذات الوزن كذلك والتي أعطت التنظيم أهمية خاصة في الدولة الإسلامية ومن ثم في تشكيل وتعظيم حضارتها ، أن أمراء الأقاليم والأمصار خلال عصور الخلافة الراشدة والأمويين والعباسيين كانوا من ابرز الشخصيات في الدولة الإسلامية في تلك العصور، واشتهروا ببطولاتهم وأمجادهم العسكرية والسياسية والإدارية ، ففي العراق كان هناك

سعد بن أبي وقاص وأبو عبيدة بن الجراح والحجاج الثقفي ، وفي سوريا كان هناك معاوية بن أبي سفيان ، وفي مصر كان هناك عمرو بن العاص وعمر بن عبد العزيز ، وفي المغرب والأندلس وصقلية كان هناك طارق بن زياد وموسى بن نصير وعقبة بن نافع وأسد بن الفرات ، وكان لهؤلاء الأفذاذ دورهم المهم في النهوض بأقاليمهم من خلال التنظيم بكافة أشكاله وأساليبه .

خامساً : التضخم والتعقيد النسبي للمؤسسات التنظيمية :

خلال العصور الثلاثة التي تمثل مرحلة القوة بالنسبة للدولة الإسلامية وحضارتها ، وهي عصر الخلافة الراشدة والعصر الأموي والعصر العباسي ، وصل التنظيم إلي أعلى درجاته وأرفع مراتبه في الإحكام والترتيب والتأثير علي مسار وتطور الحضارة الإسلامية ، وحتى وصل التنظيم إلي تلك الدرجات والمراتب فقد مر بمراحل عديدة من التطور ، وخلال تلك المراحل اتسم التنظيم بسمتين لعلهما الأهم علي الإطلاق بالنسبة إلي سياق تحليلنا المتعلق بتأثير التنظيم علي الحضارة الإسلامية كمقوم وعنصر من عناصرها ، ويمكن تناول هاتين السمتين في الآتي :

❖ لقد اتسم التنظيم خلال تطوره بالتعقيد ، في الحجم ، وعلاقته بأجزائه ، وفي مهامه وتبعاته ، وفي آلياته ، وغاياته وأهدافه ، والمفارقة الملفتة في هذا الصدد ، أن تعقيد التنظيم قد ارتبط بالإحكام والرصانة والترتيب ، ولم يؤد إلي عدم الانضباط وعدم السيطرة علي حركة التنظيم وتفاعلاته ومرد ذلك إلي جملة القيم والمبادئ الإسلامية التي يرتكز عليها التنظيم والتي تمثل بالنسبة له الضابط والمقوّم بشكل مستديم .

❖ كذلك ارتبط تعقيد التنظيم بتعاظم تأثيره علي الحضارة الإسلامية ، ويبدو في هذا المقام أن التعقيد بالنسبة للتنظيم كان يعنى نوعاً من النضج والوعي بدوره وتأثيره علي الحضارة

، مما أدى إلي بروز العلاقة بين تعقيد التنظيم وتعاظم تأثيره علي الحضارة علي أنها علاقة طردية .

سادساً : مدى تأثر التنظيم الإسلامي بحضارات البلاد المفتوحة :

الإشكالية التي أثارها الكثير من الباحثين وبصفة خاصة من غير المسلمين ، والمتعلقة بمدى تأثر التنظيم الإسلامي بحضارات البلاد المفتوحة ، هي في الواقع إشكالية مصطنعة ، الغرض من اختلاقها الإيحاء بأن فضل المسلمين في التنظيم محدود ، إذا لم يكن غير موجود علي الإطلاق ، وأن التنظيم كان قائماً أصلاً في البلاد التي فتحوها ونشروا فيها الإسلام ، وهم لم يفعلوا أكثر من إقرار تلك الأشكال التنظيمية ، بل ونقلها إلي بلادهم الأصلية التي جاءوا منها ! ، وهذا الأمر في الواقع يحتاج إلي التدقيق والتحقيق ، ولعل في إعادة استقراء التاريخ الإسلامي ما يفيد في إحراز هاتين الغايتين ، وذلك علي الوجه التالي :

❖ بالفعل كان ثمة نماذج من التنظيم في البلاد التي فتحها المسلمون ونشروا فيها الإسلام ، وتلك النماذج كانت وثيقة الصلة بالأنماط الحضارية والأنساق الثقافية الخاصة بتلك البلاد، وكانت تمارس مهامها وتحقق أهدافها وفق تلك الأنماط والأنساق .

❖ لقد استشعر المسلمون بحاستهم السياسية والإدارية العلاقة القوية والارتباط العضوي بين التنظيم الذي وجدوه قائماً في البلاد المفتوحة وبين أبناء تلك البلاد واعتمادهم عليه في تصريف شئونهم وتدبير أمورهم ، كما استشعروا كذلك كفاءة الكثير من تلك التنظيمات في القيام بدورها وأداء مهامها .

❖ لم يشأ المسلمون تدمير حياة أبناء البلاد المفتوحة بتخريب تلك التنظيمات ، بل عمدوا إلي التطويع والتحوير التدريجي لها ، كما لم يلجئوا إلي فرض أشكال وأنماط

جديدة من التنظيم قد تلفظها البيئة وينبذها أبناء المجتمع ويعزفون عن التعامل والتفاعل معها .

❖ حافظ المسلمون علي شكل ووظيفة بعض التنظيمات التي وجدوها قائمة في البلاد المفتوحة، إلا أنهم احتفظوا بخصوصية الإسلام فيما يتعلق بمبادئ وقيم الإدارة ، وكذا أهداف وغايات تلك التنظيمات ، وكان من شأن هذا التلاقح العقلاني الموضوعي أن يفرز فصيلاً من التنظيمات إسلامية القوام والجوهر محلية الشكل والهيكل .

سابعاً : التحول من التنظيم المبنى علي التشريع المباشر إلي التنظيم المبنى علي الطرح المستنبط من مصادر التشريع الأصلية :

التنظيم في عهد الرسول الكريم كان يعتمد علي التشريع المباشر بشكل أساسي ومطلق ، فالوحي يهبط بالتشريع الأول والرسول هو المشرع الثاني بعد الحق تبارك وتعالى ، وفي عهد الخلفاء الراشدين كان ذلك يتم بشكل نسبي نظراً لحداثة العهد بالتشريع المباشر .

أما بعد ذلك وخلال عهدي الأمويين والعباسيين كان التنظيم يمر بمرحلة وسيطة بين التطبيق ومصادر التشريع الأصلية ، وهي مرحلة الطرح المستنبط من تلك المصادر عن طريق أئمة المسلمين وعلمائهم الذين اجتهدوا وأجادوا وأصابوا في استنباط مبادئ وأصول التنظيم من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ونماذج الممارسة العملية في دولة الرسول ودولة الخلفاء الراشدين .

المبحث الثالث

ضعف التنظيم وانعدام تأثيره الإيجابي علي الحضارة الإسلامية

ظل التنظيم عنصراً ومقوماً مهماً من عناصر ومقومات الحضارة الإسلامية حتى نهاية العصر العباسي الثاني ، ثم بعد ذلك بدأ التنظيم الإسلامي يصاب بالضعف والوهن ، وبدأ كذلك يفقد مكانته وموقعه كمقوم من مقومات الحضارة الإسلامية ، ويمكن متابعة عملية ضعف التنظيم الإسلامي وانعكاس ذلك علي الحضارة الإسلامية من خلال الآتي :

أولاً : ارتباط التنظيم الإسلامي بالدعوة ونشر الدين :

المتابع لتاريخ الحضارة الإسلامية يلحظ الارتباط القوى والعلاقة الوطيدة بين الدعوة إلي الإسلام ونشره والتنظيم بأشكاله وصوره المختلفة ، ويمكن إيضاح هذه العلاقة التبادلية من خلال ما يلي :

❖ كانت الدعوة الإسلامية سواء تمت عن طريق الفتح أو عن طريق السلم تسبق التنظيم وتمهد له ، فالدعوة تنشر الدين وتثبت أركانه ، والدين إن هو إلا منهج حياة ، وهذا المنهج يحتاج إلي ما يفرضه ويقره علي أرض الواقع كسلوك ونشاط وتصرفات ، وهذا هو دور التنظيم الذي يمثل مجموعة الأبنية والهياكل التي تتولى تفعيل المنهج وتطبيقه داخل المجتمع المسلم .

❖ والتنظيم من خلال دوره سابق التبيان يعمد إلي تثبيت أركان الدعوة وترسيخ دعائمها داخل المجتمع الذي ولجته ، والاستعداد للانطلاق إلي مجتمعات أخرى ، فالتنظيم بالرغم من أنه لا يأتي إلي حيز الوجود إلا في أعقاب الدعوة وبعد استتباب أمرها إلا أنه يزيدها ثباتاً ورسوخاً في المجتمع الإسلامي .

❖ وهذه العلاقة التبادلية القوية بين الدعوة الإسلامية والتنظيم تعنى تأثر كل منهما بالآخر ، وهذا ما حدث منذ نهاية العصر العباسي الثاني ، وضعف الدولة الإسلامية سياسياً واقتصادياً وإدارياً وعسكرياً ، إذ ترتب علي هذا الضعف المتعدد الأبعاد والجوانب ، والمتعدد أيضاً في نتائجه وأثاره ، أن انعدمت قوة دفع الدعوة الإسلامية ، وضعف ترتيباً علي ذلك التنظيم في كافة أجزاء الدولة الإسلامية ، واستوى في ذلك المركز الرئيسي والحواضر التابعة له .

ومن المفارقات الجديرة بالتبيان والإيضاح في هذا الصدد أن تنظيمات الأقاليم كانت تبدو قوية ومحكمة ، ودليل ذلك رغبة تلك الأقاليم في الاستقلال عن مركز الدولة الإسلامية ، ونجاحها في ذلك في كثير من الأحيان ، وتحقيق ذلك أن تنظيمات تلك الأقاليم لم تكن بالقوة والصلابة والإحكام التي تمكنها من الاستقلال والانفصال ، ولكن مركز الدولة كان من الضعف والوهن بما لم يمكنه من السيطرة عليها ، وواقع الحال أن التنظيم في الأقاليم كان في معظم الحالات ضعيفاً ومفككاً ومتأثراً بضعف المركز .

ثانياً : العلاقة بين ضعف التنظيم في المركز والأقاليم :

العلاقة بين ضعف التنظيم في المركز والأقاليم تحتاج إلي إيضاح ، نظراً لأهميتها من جهة ، وأهمية آثارها ونتائجها من جهة أخرى ، وتتضح أهمية تلك العلاقة وأهمية آثارها من خلال الآتي :

❖ لقد صاحب انحلال الدولة الإسلامية وضعفها مع نهاية العصر العباسي الثاني ضعف العلاقة بين المركز والأقاليم ، وتجسد ذلك الضعف في عدم تمكن المركز من إحكام سيطرته علي الأقاليم ، مما أدى إلي استقلال معظمها إن لم يكن رسمياً فواقعياً ، وإحكام السيطرة أشكاله متعددة تبدأ بالولاء السياسي وتنتهي بالإخضاع بالقوة .

يضاف إلي عجز المركز عن إحكام سيطرته علي الأقاليم عجزه كذلك عن تقديم العون اللازم لها اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً بحسم الخلافات بين الزعامات الإقليمية [المحلية] من أجل السيطرة علي الحكم .

❖ كان التنظيم في الأقاليم يعاني من الضعف وعدم القدرة علي القيام بمهامه ووظائفه ، وانتشر الفساد وعمت الفوضى وانهارت القيم التي كان التنظيم يعتمد عليها في تسيير أعماله وإنجاز مصالح أفراد المجتمع .

ثالثاً : انعكاس ضعف وفساد التنظيم علي الحضارة الإسلامية :

أوضحنا سلفاً العلاقة القوية بين التنظيم والحضارة الإسلامية ، وكيف قاد التنظيم في الدولة الإسلامية الفتية في عصر النبوة والخلافة الراشدة والعصرين الأموي والعباسي إلي ازدهار الحضارة وإيناع المدنية في الدولة الإسلامية ، إلا أن العلاقة الطردية بين التنظيم والحضارة في الدولة الإسلامية أبرزت نتائجها وأفرزت آثارها كذلك عندما ضعف التنظيم وأصابه الفساد ، عندئذ وضح التأثير بليغاً علي الحضارة الإسلامية .

وتجسدت نتائج وإفرازات ضعف التنظيم وفساده علي الحضارة الإسلامية في ضعف العلاقة بين التنظيم والحضارة ، فلم يعد التنظيم بشكله المتهالك المتردي يؤثر علي الحضارة الإسلامية إلا سلباً ، ومن ثم فقد صار لزاماً علي الحضارة الإسلامية برصيدها الزاخر أن تتبرأ من التنظيم بشكله المخزي ، إلي أن انفصمت عرى التلاحم بين التنظيم والحضارة الإسلامية في عصر التفكك والانهيار .

الفصل الثالث

وضعية صياغة التنظيم كمقوم من مقومات الحضارة الإسلامية في الوقت الراهن

منذ أن ضعفت الدولة الإسلامية وخارت قواها استتبع ذلك أن بدأت الحضارة الإسلامية هي الأخرى تفقد مقوماتها وعناصرها واحداً تلو الآخر ، فبعد أن تم تجميد الدعوة الإسلامية كمقوم من مقومات الحضارة الإسلامية استتبع ذلك تحييد التنظيم كمقوم آخر من مقومات الحضارة الإسلامية ، والتلازم والتتابع الذي اتسم به خروج هذين المقومين عن فلك تلك الحضارة مرجعه إلي العلاقة العضوية القوية بينهما – والتي سبق إيضاحها – ، ومرجعه أيضاً إلي كون هذين العنصرين من أكثر العناصر ديناميكية وحراكية في معترك تفاعلاتها ، وهما دائماً نقطة البدء ومنطلق المبادرة في بناء صرح الحضارة ، وهما بالتالي أول العناصر والمقومات التي تحتاج إلي قوة دفع وحفز دائمة ودائبة ، وأولها توقفاً عن الإسهام والعطاء في حالة الركود والتدهور ، وأكثرها وأشملها تأثيراً علي الحضارة سلباً وإيجاباً .

إذن فالتنظيم شأنه شأن الدعوة إلي الإسلام تأثر بضعف الدولة الإسلامية ، وارتد بالتالي للتأثير سلباً علي الحضارة الخاصة بتلك الدولة ، وظل ذلك هو حال التنظيم الإسلامي حتى وقتنا الراهن ، وحال التنظيم التي تبدلت من الإسهام والعطاء اللامحدود إلي السلبية والجمود تحتاج إلي إيضاح وتفصيل ، يمكن تناولها في المباحث الستة التالية :

المبحث الأول : فقد التنظيم لهويته الإسلامية .

المبحث الثاني : فقد أدوات وآليات الحركة والفعالية .

المبحث الثالث : فقد القيم الإسلامية الأصيلة .

المبحث الرابع : تنظيم بلا هدف أو غاية .

المبحث الخامس : الطابع القومي الإقليمي للتنظيم .

المبحث السادس : التنظيم الغربي يجتاح مناطق العالم الإسلامي .

المبحث الأول

فقد التنظيم لهويته الإسلامية

كانت الهوية الإسلامية هي أثمن وأهم ما يملكه التنظيم الإسلامي ، فهي عنوانه ومفتاح شخصيته ومحدد معالمه ، وعندما تدهورت حال التنظيم وافتقد التأثير الإيجابي لمصلحة الحضارة الإسلامية ، سبق ذلك فقده لهويته الإسلامية مما أفضى به إلي تلك النتائج ، فما هي المصادر والأصول التي اعتمد عليها التنظيم في التدثر بالهوية الإسلامية ؟ وكيف فقد ذلك الدثار مع فقده لتلك الهوية ؟ يمكن متابعة ذلك من خلال ما يلي :

أولاً : الأصول والمصادر :

التنظيم بالرغم من أنه في مجمله ليس إلا هياكل وأبنية تقوم بدور الناقل للطروحات الفكرية الإسلامية من طورها النظري إلي واقع عملي ، إلا أنه ينبعث من مصادر وأصول تمثل الخلفية العامة والبنية الأساسية له ولغيره من مقومات وعناصر الحضارة الإسلامية ، وهذه المصادر والأصول تتمثل في عقيدة التوحيد وفي الشريعة بأساسيها القرآن الكريم والسنة المطهرة وفي نموذج الممارسة العملية لدولة الرسول والخلفاء الراشدين .

فكان التنظيم يستمد من هذه المصادر شخصيته وعناصر وجوده وخصوصيته التي تميزه عن غيره من أشكال التنظيم الأخرى ، وكانت تلك الأصول والمصادر تترك بصماتها المميزة علي شكل الأبنية ، وطريقة تشغيلها ، والقيم التي تضبط سلوكها وتحكم علاقتها بأفراد المجتمع ، والأهداف التي تزمع تحقيقها .

ثانياً : الطروحات :

في مرحلة تالية لدولة الرسول الكريم ودولة خلفائه الراشدين ، لم يعد في مقدرة التنظيم أن يستمد هويته الإسلامية من الأصول والمصادر التي ذكرناها بشكل مباشر ، بل صار عليه

لزاماً أن يعتمد علي طروحات وإسهامات فكرية لعلماء المسلمين مستنبطة ومستمدة من الأصول والمصادر المذكورة ، وذلك نظراً لصعوبة الاستنباط من المصدر بشكل مباشر دون الرجوع إلي ذوى الاختصاص والراسخين في العلم .

وكان الاعتماد علي الطروحات سابقة الذكر كافياً لأن يحتفظ التنظيم الإسلامي بهويته وشخصيته الإسلامية ، وذلك للصلة المباشرة بين تلك الطروحات والأصول والمصادر الشرعية، وكان ذلك هو حال التنظيم الإسلامي في العصرين الأموي والعباسي .

ثالثاً : تأثير أصول ومصادر الشعوب المفتوحة علي التنظيم الإسلامي :

منذ بداية العصر العباسي الثاني بدأ فيما يتعلق بالتنظيم يدب صراع غير مخفي بين التنظيم بشكله وجوهره الإسلامي وبين الرغبة الكامنة لأبناء الشعوب التي فتحها المسلمون العرب في إضفاء شخصيتها المستمدة من أصولها الحضارية والقومية قبل مجيء الإسلام علي التنظيم الإسلامي ، وبدأ ذلك بسيطرة بعض العناصر الفارسية والتركية وغيرها علي الأشكال التنظيمية المعروفة في ذلك الوقت ، ثم شرعت تلك العناصر في البحث في تراثها الحضاري الغابر عما يمكن أن تدسه في ثنايا التنظيم الإسلامي من أشكال وآليات وقيم وأهداف تتصارع مع نظيرتها الإسلامية ، وعندئذ أصبح الصراع علنياً سافراً وحاداً في نفس الوقت ، وأدى ضعف الإدارة المركزية للدولة الإسلامية ، بالإضافة إلي سيطرة عناصر قوية من أبناء الشعوب المفتوحة علي مقاليد الأمور في التنظيم الإسلامي إلي غلبة الأصول والمصادر غير الإسلامية ، مما أدى في مرحلة أولى إلي مسخ التنظيم الإسلامي وتشويه صورته ، ثم ظهور تنظيم ينتمي كلية إلي الجذور والمصادر الحضارية والثقافية للبلاد المفتوحة في نهاية المطاف .

المبحث الثاني

فقد أدوات وآليات الحركة والفعالية

صاحب فقد التنظيم الإسلامي لهويته فقده كذلك لأدوات وآليات الحركة والفعالية ذات الطبيعة الإسلامية ، فأدوات وآليات الحركة هي التي تحرّك التنظيم وتمنحه القدرة علي الحركة والفعالية ، وتمكنه من نقل الطروحات المستنبطة من المصادر والأصول الإسلامية من طورها النظري إلي الواقع العملي ، ومعلوم أن هذه الأدوات والآليات هي صنيعة نماذج الممارسة العملية في دولة الرسول ودولة الخلفاء الراشدين ، فالأداة أو الآلية هي غالباً ما تكون نتاجاً للتجربة .

ففي الدولتين المذكورتين وُضعت أسس العديد من التنظيمات ، وتحقيق ذلك أن التنظيمات تفرزها كما سبق القول نماذج الممارسة العملية ، إذ ليس من المتاح دائماً استنباط آليات وأدوات حركة التنظيم من المصادر الشرعية الإسلامية ، ولو أنه من المحتمل الحصول علي ما شابه ذلك من بعض الطروحات في العصرين الأموي والعباسي ، كذلك فمن المتعارف عليه أن المصادر الشرعية كانت تعمد إلي ترك التشريع الخاص بتلك الآليات والأدوات فارغاً، لإفساح المجال لأبناء الأمة لإعمال عقولهم ولاحتواء المتغيرات والمستجدات التي يحملها التطور ويفرضها التغيير .

وعليه يمكن الانتهاء إلي أن أدوات وآليات الحركة الخاصة بالتنظيم الإسلامي قد تبلورت وتحددت بفعل عاملين : الأول ، نماذج الممارسة العملية التي انتقلت من دولة الرسول الكريم ودولة الخلفاء الراشدين ، تلك النماذج التي كانت نتاجاً للتطبيق المباشر للتشريع الإسلامي الذي قام به الرسول بنفسه وكذا خلفاؤه الراشدون المعتمد علي القرآن الكريم

والوحـي المنزل ، الثاني ، جهود مفكري الأمة وعلمائها خلال العصرين الأموي والعباسي والتي جمعت بين الطرح الفكري والتطبيق العملي .

والملاحظة الجديرة بالطرح في هذا الموضع هي أن آليات وأدوات حركة التنظيم أكثر عرضة للتغيير ، وأسـرع في التـأثر ، نظـراً لاعتمادهـا في الأسـاس علـي نمـاذج الممارسـة العمليـة والتجارب الواقعية الوقتية ، وتلك النماذج والتجارب من السهل محوها بانقضاء زمنها وذهاب عصرها، ومن الأسهل استبدالها بغيرها بما يـوائم الـزمن ويواكـب العـصر ، فهـي أذن لا تستمد وجودها مـن مـصادر وأسـس شـرعية لهـا طـابع الرسـوخ والثبـات والأبديـة والخلود ، في حين أن الأصول والأسس وكذا الطروحات الخاصة بالتنظيم قـد تكـون أكثـر ثباتاً ورسوخاً أمام قوى التغيير والتبديل وذلك انطلاقاً مما تتـسم بـه في ذاتهـا مـن رسـوخ وثبات وكذا خلود وأبدية ، وهذا يجعل مـن الـسهولة بمكـان الرجـوع إليهـا في أي وقـت وإعادتها إلي موقعها الطبيعي من السمو والرقي .

ومثلما حدث لأصول وأسس التنظـيم الإسـلامي حـدث لأدوات وآليـات حركتـــه ، فمنـذ انتهاء العصر العباسي الأول وبدء العـصر العباسـي الثـاني بـدأت أدوات وآليـات التنظـيم الإسلامي تتعرض لعملية مسخ وتشويه كان هدفها هو التغيير والتبديل ، وكان تحقيق هـذا الهدف أسرع من تحقيق نظيره الخاص بالأسس والأصول وذلك راجع إلي الأسـباب الـتي أوضحناها لتونا .

وعن اتجاه التغيير وهويته فكان هو نفس الاتجـاه الـسابق ، حيـث كـان يـسير في سـياق الرغبات الكامنة والنوايا المضمرة لأبناء القوميات التي دخلت إلي الإسلام عن طريق الفـتح ، وكانت هذه الرغبات والنوايا تحركها الإرسابات المستكنة في اعماق اللاوعـي لهـؤلاء ، وكانت تلك الإرسابات تنازعهم ولاءهم للإسلام الذي عاهـدوا الله عليـه ، وتحـرك لـديهم

شعور الكراهية والحقد والعداء لأبناء القومية العربية ، انطلاقاً من مكانتهم المميزة في السيطرة الدائمة علي مقاليد السياسة والحكم في الدولة الإسلامية .

وكانت الفرصة مواتية لأبناء القوميات غير العربية للقفز علي التنظيمات الإسلامية في كافة الحواضر ذات الثقل السياسي والاقتصادي ، بل وصل الأمر إلي مركز الدولة نفسه ، وأعملوا في تلك التنظيمات معاول الهدم والتخريب ، وكانت الدائرة قد دارت علي الأدوات والآليات بعد الأسس والأصول ، ولم يجد المسلمون الفرس والأتراك وغيرهم صعوبة في استبدال تلك الأدوات والآليات التي تحرك التنظيم وتفعلّه بأدوات وآليات أخرى تنبع من تراثهم الحضاري والثقافي ، وعندئذ بدأ التنظيم الإسلامي يفقد مقومات وجوده وعنصراً مهماً من عناصر العطاء للحضارة الإسلامية .

المبحث الثالث

فقد القيم الإسلامية الأصيلة

إضافة إلي الأسس والأصول وآليات وأدوات الحركة كمحاور للتنظيم الإسلامي ، كان هناك القيم الإسلامية الأصيلة كمحور آخر من محاور ذلك التنظيم ، والقيم هي تلك المثل والمبادئ السامية التي يراعيها التنظيم في حركته وتفاعلاته وتعاملاته مع البيئة المحيطة به وهي المجتمع .

ومنذ دولة الرسول الكريم زرع صلى الله عليه وسلم القيم الإسلامية في التنظيم بالرغم من بساطته كهياكل وأبنية ، وظلت القيم الإسلامية هي إحدى أهم خصائص وسمات التنظيم الإسلامي خلال العصرين الأموي والعباسي مروراً بعصر الخلافة الراشدة ، إلا أنه في نهاية العصر العباسي الثاني بدأ التنظيم الإسلامي يعاني من فقد قيمه الإسلامية الأصيلة تدريجياً ، وجاء ذلك ترتيباً علي ما تم بخصوص الأسس والمبادئ والأدوات والآليات .

وإذا كانت الردة الشعوبية التي قام بها أبناء البلاد المفتوحة إعملاً لإرسابات عرقية بعيدة عن قيم الإسلام ، إذا كانت تلك الردة قد أتت علي التنظيم بادئة بأسسه وأصوله ثم بأدواته وآلياته ، فلم يُقّدر للقيم أن تفلت من هذا الهجوم الداهم ، وسعى أبناء البلاد المفتوحة في كافة الحواضر الإسلامية إلي إفراغ التنظيم الإسلامي من محتواه القيمي الرفيع ، وظل التنظيم في تلك الأمصار شكلاً بلا روح وهيكلاً بلا مضمون .

وبعد انهيار الخلافة العباسية بشكلها النهائي وتردي أحوال الدولة الإسلامية كان حال التنظيم أشد وطأة من الدولة ذاتها ، ففي جميع الدويلات التي أنفرط عقدها من دولة الإسلام كان حال التنظيم فيما يتعلق بالقيم التي ينتصب عليها لا يتجاوز أحد وضعين :

أولاً : الوضع الأول :

كان هناك شق من التنظيم ظل بدون قيم ، وانعكس ذلك علي دوره ووظيفته في المجتمع ، إذ تحول من وسيلة لتحقيق الأهداف والغايات إلي عبء ثقيل أثقل كاهل أفراد المجتمع من جراء تسلط وفساد تلك التنظيمات .

ثانياً : الوضع الثاني :

كان هناك شق أخر من التنظيم أدخل القيم التي تعود في أصولها وجذورها إلي التراث والإرساب الحضاري والثقافي لأبناء الشعوب المفتوحة ، وربما كانت هذه التنظيمات أخف وطأة من الشق الأول .

المبحث الرابع

تنظيم بلا هدف أو غاية

كانت دائماً أهداف التنظيم الإسلامي منذ بزوغ فجر الإسلام غاية في السمو والرقي ، فللتنظيم الإسلامي غايتان : الغاية الأولى ، غاية مرحلية وسيطة هدفها إقامة الحياة الطيبة وإعمار الأرض ، والغاية الثانية ، نهائية قوامها عبادة الله ونشر دينه في الأرض ، فمن أجلها خلق الإنسان والكون ، وظل ذلك هو حال التنظيم الإسلامي منذ دولة الرسول الكريم وحتى نهاية العصر العباسي الثاني إلي أن تضعضعت الدولة الإسلامية وانفرط عقدها في دويلات صغيرة هزيلة ، يسيطر عليها أبناء الشعوب التي فتحها المسلمون الأوائل ، مستهدفين تحقيق مآربهم وإحراز أهدافهم وعندئذ نجد أنفسنا أمام شكلين من التنظيم ، الأول : تنظيم بلا هدف أو غاية ، والثاني : تنظيم صاغ لنفسه أهدافاً وقتية آنية لا تتجاوز تحقيق أطماع ومآرب الولاة والعمال .

المبحث الخامس

الطابع القومي الإقليمي للتنظيم

قد نجد لزاماً علينا أن نتطرق علي استحياء وفي عجالة إلي فكرة القومية كفكرة اعترضت سياق الحضارة الإسلامية والتاريخ الإسلامي ، بوصفهما منعطفاً مهماً من منعطفات التاريخ الإنساني ، والملاحظة الأولية ذات الاعتبار هي أن فكرة القومية لم تكن أبداً فكرة محورية ذات استقلالية وكيان جديرين بالتوقف والاهتمام منذ بداية بزوغ الإسلام ، ويقف وراء هذه الوضعية أكثر من سبب :

السبب الأول :

أن الكيانات المجتمعية التي تكتلت في شكل دول وإمبراطوريات وممالك كان لها رصيد وافر من الحضارة والثقافة الخاصة ، ذابت سريعاً في كيان آخر أشمل وأعم استوعبها وأعطاها قيمتها وقدرها ، ولكن بمعيار العطاء للإسلام والتفاني من أجله .

السبب الثاني :

أن تلك الكيانات لم تستطيع مقاومة رحابة الإسلام وسماحته وما جاء به من قيم ، تدحض وتجب أية أفكار إقليمية أو عرقية ضيقة ، ومن ثم فلم يكن أمامها إلا الاندماج في الكيان الجديد ، والذي وجدت فيه شعوبها ما كانت تصبو إليه من حرية ومساواة وعدل وقيم إنسانية أخرى .

السبب الثالث :

أن الدول والشعوب التي فتحها الإسلام كانت بالفعل تمثل قوة دفع مهمة وطاقة إضافية هائلة إلي الإسلام ، واستشعر أبناء تلك الشعوب أن ما يحققه الإسلام من نصر وفتح وما

يضيفه من قوة وتمكن هو في ذات الوقت رصيد لهم ، فكانوا يعتبرون أنفسهم وبحق أصحاب هذا الدين وحاملي لواءه والمدافعين عنه والداعين إليه ، وكانت هذه الأريحية والإيثار لدى كافة الشعوب التي دخلها الإسلام دون استثناء .

السبب الرابع :

لم تكن ثمة أية ضغينة أو شعور بالتنافس والصراع بين الأجناس والأعراق التي دخلت إلي الإسلام ، بل استوى الجميع في العمل للدين الجديد ، وكان فضل كل إنسان مسلم مرهون بما يضيفه لذلك الدين ، وما يحققه للأمة الناشئة التي جبت كل أصل أو عرق أو جنس ، واستبدلت كل ذلك بالانتماء إلي الإسلام وأمة الإسلام .

السبب الخامس :

أن المسلمين الأوائل من الأصول العربية لم يكن لديهم مطلقاً أي توجه نحو تفضيل أنفسهم أو ترقية أصلهم فوق الأصول الأخرى ، ومن ثم فلم يكن هناك أي مثير أو منبه يمكن أن يوقظ الإرسابات العرقية لدى الشعوب الإسلامية المختلفة ، تلك الإرسابات التي كانت في سبات عميق بفعل نشوة الانتصار والانبهار بالدين الجديد وقيمه الأخاذة .

السبب السادس :

لقد أفرزت الشعوب الإسلامية جيلاً كاملاً من الرواد ، الذين قادوا الدولة الإسلامية في عنفوان شبابها ، وصنعوا التاريخ الإسلامي في عز مجده ، وشكلوا الحضارة الإسلامية في أبهى صورها ، وأنتجوا الثقافة والفكر الإسلامي في قمة خصبه وعطائه ، ومن ثم لم يلتفتوا أبداً إلي أصل أو عرق ، ولم ينتبهوا إلي المَن والمباهاة بما أعطوه للإسلام وما قدموا للأمة الرائدة التي هي خير أمة أخرجت للناس .

وتغيرت الأوضاع واستيقظت لدى أجيال واهية ضعيفة الإرسابات والنعرات التي كانت خاملة مستكنة لدى أبناء الشعوب الإسلامية ، وبدأ العزف علي وتر العرق والأصل ، والإشادة والمّن والمباهاة بما قدمته كل قومية إلي الإسلام ، وكان ذلك هو شأن كافة القوميات التي احتوتها واستوعبتها الأمة الإسلامية بما في ذلك القومية العربية ، وكان لهذه الوضعية المؤلمة مقدمات وحيثيات ، كانت بمثابة الأسباب والإرهاصات ، التي يمكن الحديث عنها في الآتي :

الإرهاص الأول :

أن الضعف العام الذي عانت منه الدولة الإسلامية والذي كان نتيجة نهائية للضعف السياسي والاقتصادي والعسكري شجع العمال والولاة من أبناء الشعوب الإسلامية وقوى طموحهم في الاستقلال بأقاليمهم ، ولم يكن أمام هؤلاء الطموحين من بد لشحن همة شعوبهم واستقطاب تأييدهم إلا الحديث عن الأصل والتراث الحضاري والثقافي، واستنفار مشاعر التنافس والصراع مع أبناء الأعراق الأخرى .

الإرهاص الثاني :

يرتبط بما تقدم أن ضعف الدولة الإسلامية كان فرصة مواتية اهتبلها محبو الزعامة والمتنفذون ، تحت دعوى قيادة الأمة للخروج بها من كبوتها ، وهم من أجل ذلك لجئوا عن قصد أو غير قصد إلي الحديث الدائم عن أصولهم وحضاراتهم وثقافاتهم السامية، وأنهم أحق بقيادة الأمة ، وليسوا أقل من العرب الذين قادوا الدولة الإسلامية منذ بزوغ الإسلام ، ومن ثم دبت الحساسيات بين الأعراق والأجناس ، وتحزب كل فريق وتحمس لأصله وعرقه ، وتسربت الأثرة بدل الإيثار ، وعمت الفرقة والاختلاف بدل الائتلاف .

إلا أنه في هذا الجو المعتم لم تخل الساحة من رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، وانبروا بصدق لقيادة الأمة الإسلامية والخروج بها من مأزقها ، وكان ذلك شأن صلاح الدين الأيوبي والظاهر بيبرس وسيف الدين قطز ، ولكن هؤلاء كانوا نوادر ، ولم يكونوا ظواهر فقضوا نحبهم علي الصدق والإخلاص .

الإرهاص الثالث :

عندما خيم علي الأمة ليل الانحلال ، وأطبق جو الإفلاس وعدم القدرة علي العطاء ، لم يكن أمام الجميع إلا الحديث عن الماضي ، من تراث حضاري وثقافي والمّن والمباهاة بما بذله الأولون للإسلام وللأمة ، وقد أثار ذلك روح التنافس والصراع بين القوميات المختلفة ، وزكى لديها روح الفردية ، والرغبة في الاستقلال بحيز معين من الأرض تحصر بداخله الخصائص الذاتية والسمات العرقية لشعوبها ، وبدأت عندئذ المزاوجة والتلاقي بين التوحد والتكتل العرقي ، بعناصره المختلفة من أصل وجنس ولغة وعادات وتقاليد وتاريخ وثقافة وحضارة ، وبين التواجد في مكان معين وبقعة بذاتها من الأرض ، وخرج من جماع هذا وذاك كيان اعتباري ذو طبيعة خاصة ، كان هو الدولة أو بتعبير أدق ومناسب لذلك الوقت " الوحدة القومية " .

كانت المحصلة النهائية لما تقدم أن استقلت كل قومية بحدود إقليمية مصطنعة ، مارست بداخلها ما يشبع رغبتها من اجترار ذكريات الماضي ، وإعادة بعض أشكال التراث الحضاري، وإحياء بعض صور الميراث الثقافي ، وظهرت الخصوصية والتفرد ، وبرزت الذاتية والتنصل ، وفي ركاب هذه المنظومة المنطلقة تجاه الاستقلال والإقليمية سار التنظيم حثيثاً في نفس الاتجاه ، ليعكس بجدية وإصرار رغبة تلك القوميات في الخروج إلي غير رجعة عن كنف الأمة الإسلامية ، ولم يعد من الممكن بحال من الأحوال الحديث عن تنظيم إسلامي ، بل أصبح من المحتم الحديث عن تنظيم إقليمي قومي .

المبحث السادس

التنظيم الغربي يجتاح مناطق العالم الإسلامي

كما سبق وأوضحنا تبلور عبر أسباب وإرهاصات معينة تنظيم يتسم بالقومية والإقليمية ، ساد كافة مناطق العالم الإسلامي ، وعندئذ كان التنظيم قد فقد قدرته بشكل نهائي علي المساهمة في العطاء لمصلحة الحضارة الإسلامية ، وإبان هذه المرحلة مر التنظيم بتطورات مثيرة أسلمته إلي وضعه النهائي الذي هو عليه الآن ، ويمكن متابعة تلك التطورات من خلال ما يلي :

أولاً : الوضع المذبذب للتنظيم القومي الإقليمي :

بالرغم من تشكل صور معينة من التنظيم داخل مناطق العالم الإسلامي المختلفة ، التي استقلت بشكل شبه نهائي عن كنف الدولة الإسلامية ، واكتفت بالإبقاء علي نوع من الرابطة التي أخذت مسميات شتى ، بالرغم من تشكل تلك الصور للتنظيم ، وبالرغم من طغيان سمة القومية والإقليمية عليها ، إلا أنها من الناحية الفعلية كانت مذبذبة بين الطابع القومي الإقليمي والسمة الإسلامية العامة ، التي تمثل القاسم المشترك بين جميع أشكال التنظيم الإسلامي ، حتى ولو من الناحية النظرية .

وقد أثّر ذلك التذبذب بشكل بليغ علي فعالية التنظيم القومي الإقليمي ، وافقده الشخصية الخالصة المستقلة ، وانتهى به الأمر إلي افتقاده القدرة علي الاحتفاظ بهويته الإقليمية القومية، التي حاول اكتسابها بعد صراع طويل ، خسر في نهايته وجوده في كنف الإسلام ودولته .

ثانياً : إحلال التنظيم بشكله الغربي :

أضعفت كثيراً وضعية التذبذب التي كان عليها حال التنظيم القومي الإقليمي من فعالية وحركة ذلك التنظيم ، إلي أن أقعدته نهائياً في نهاية المطاف ، وكان الاتجاه نحو التنظيم بشكله الغربي عموماً الأوروبي تحديداً هو الحل الوحيد لخروج مناطق العالم الإسلامي من معضلة اهتراء التنظيم القومي الإقليمي وعجزه الكامل عن العمل والعطاء ، وقد تم إحلال التنظيم الغربي علي النحو التالي :

❖ كانت النتيجة المنطقية لضعف التنظيم القومي الإقليمي هي البحث عن أشكال بديلة لذلك التنظيم أو إصلاحه علي الأقل ، وكانت محاولات الإصلاح التي تكررت قد باءت جميعها بالفشل ، ومن ثم كانت تلك المجتمعات مهيأة للحديث بجدية عن استقبال أشكال جديدة من التنظيم ، تحل محل التنظيمات القومية الإقليمية .

صاحب ما تقدم وتآلف معه الحديث في شكل طروحات فكرية ، لم تلبث أن تحولت إلي سياسات وخطط للإحداث والإنماء والتجديد ، ولم يخطر ببال أحد من المفكرين والمنظرين في ذلك الزمان أن الإنماء والإحداث والتجديد ينبغي أن يوجه إلي ما لدينا نحن المسلمين من رصيد زاخر من الطرح الحضاري والثقافي وبالطبع التنظيمي ، وزاغت الأبصار وتشتتت الأفكار ، واتجهت صوب الخارج ، وأيقن الجميع أن الحل لابد أن يأتي من الخارج ، ولم تفد تلك الأصوات الهزيلة التي ارتفعت محذرة من سوء العاقبة ، فقد غلبت عليها جلبة الحديث عن الجديد ، ولغط الكلام عن الوافد المرتقب .

❖ تزامن مع ما تقدم هجمة شرسة جاءت من أوربا ، تلك القوة الناشئة التي استجمعت قوتها واستحضرت عزمها ، وأزمعت الولوج إلي فتات الدولة التي أرعبت الأوربيين بالأمس القريب ، وهنا أتيحت الفرصة لأبناء أوربا التي ظهرت في شكل دول قومية

حديثة لكي يجهزوا علي آخر ما تبقى من دولة الإسلام ، ولكي يعثوا في أرض الإسلام فساداً ، ويزرعون فيها التخلف والجهل والفقر بأسلوب ماكر خبيث ، وهو إبعاد أبناء الإسلام وإقصاؤهم قدر المستطاع عن دينهم وفي ذلك الخسران المبين .

ومع تلك الهجمة قدم الأوروبيون أشكالاً من التنظيم لا تلائم البيئة الإسلامية ، ولا تتفق مع مكوناتها وأجوائها ، ولكنها استزرعت جبراً ، فلفظتها البيئة تارة ، وقبلتها علي مضض تارة أخرى ، وانتهى الأمر باستسلام أبناء العالم الإسلامي ، وقبلوا باستيراد التنظيمات الأوربية ، وفقد التنظيم في مناطق العالم الإسلامي هويته الإسلامية ، وحتى هويته القومية الإقليمية، وانتهى به الأمر إلي أن أصبح مسخاً من التنظيم الأوربي ، وكان هذا هو واقع حال التنظيم في بلاد العالم الإسلامي !.

الفصل الرابع

صياغة التنظيم ومستقبل الحضارة الإسلامية

مرة أخرى نتحدث عن مستقبل الحضارة الإسلامية ، وربما يكون موضوع الحديث ومنطقه يحمل الكثير من الغرابة ، لأننا اعتدنا الحديث عن تاريخ الحضارة الإسلامية ، ولم نألف بعد الحديث عن مستقبل تلك الحضارة ، فهي بالنسبة لنا ماض وتراث ، ولم تكن في يوم مستقبلاً أو آتٍ .

ولكننا ندفع عن قناعة بخلاصة مؤداها أن الحضارة الإسلامية بخصوصيتها وذاتيتها وتفردها لا يمكن أن تتوقف أو تنتهي فهي نموذج للحياة كما أرادها خالق الحياة والكون ، ومن ثم فهي لابد أن تستمر وتتواصل ، ولا يعنى خفوت بريقها وفتور همتها ونشاطها بحال من الأحوال أنها توقفت أو نضب معينها ، ولكن هذا الخفوت في البريق والفتور في الهمة والنشاط إن هي إلا فترة دعة وراحة استعداداً للقفزة التالية .

إن الحضارة الإسلامية تشتمل في ذاتها علي عناصر ومقومات وجودها ونشاطها وحركتها وقدرتها الدائمة والدائبة علي الإسهام والعطاء ، وهذه المقومات وتلك العناصر في حاجة دائمة واستعداد وتهيؤ مستمر لمن يبث فيها النشاط وينفث فيها الحركة ، حتى تزدهر كما كانت، وتينع كما أينعت ، فالحضارة الإسلامية لم تزدهر وتينع بمحض الصدفة أو بالتلقائية ، ولكنها أزهرت وأثمرت بسواعد الرجال وأدمغة المفكرين والعلماء ، فعناصرها ومقوماتها لا تزال علي أهبة الاستعداد وستظل كذلك أبد الدهر ، فلا يبقى إلا تجهيز السواعد وإعداد الأدمغة ! .

لقد جرّنا الحديث عن دور التنظيم كعنصر من عناصر الحضارة الإسلامية في مستقبل تلك الحضارة إلي الحديث عن مستقبلها إجمالاً ، ونعود أدراجنا لنبدأ حديثنا من جديد عن دور التنظيم في مستقبل الحضارة الإسلامية ، مبتدرين إياه بسؤال مفاده ، هل سيُقدّر للحضارة الإسلامية أن تفرز شكلاً خاصاً ومتفرداً من التنظيم ، يتولى مهمة إخراج الطرح الإسلامي من طور الفكر والنظر إلي واقع الفعل والحركة ؟ .

إن أبناء الإسلام في كل مكان هم بناة حضارته الآن وفي المستقبل ، ليصلوا ما انقطع ويحركوا ما توقف وينشطوا ما فتر ، والتنظيم يحتاج جهداً مضاعفاً ، يحتاج جهد المنظر رجل الفكر، ويحتاج كذلك جهد العامل رجل الحركة ، فالأول يضع الصياغة المناسبة للتنظيم الإسلامي ، والثاني يتولى وضع تلك الصياغة علي أرض الواقع ، فالأول لابد من أن يملك الجلد والتحمل علي المثابرة وعناء البحث والتنقيب والاستنباط من مصادر الإسلام الشرعية ، ثم يواصل مرة أخرى الخوض في تعقيدات وإشكاليات المواءمة بين الأصول والأسس والقواعد المستنبطة، والواقع المعاصر بمتغيراته ومستجداته ، أما الثاني فلابد من أن يملك هو الآخر جُراءة المبادرة، وشجاعة المبادأة ، وصلابة وصمود المدافع والمنافح عن الحق ، حتى يتم تثبيت أركانه في وسط يستغرب الحق ويستنكر وجوده ، ومن ثم فرجل الفكر ورجل الحركة وجود كل منهما مهم وضروري للآخر .

ولكن ماذا عن ملامح وخصائص التنظيم الإسلامي الذي ينبغي صياغة مبادئه وأسسه حتى يساهم في تشكيل وبناء الحضارة الإسلامية من جديد ؟ ، ويمكن تناول جملة المؤشرات والخطوط الخاصة بالتنظيم الإسلامي من خلال المباحث الأربعة التالية :

المبحث الأول : الأصول والأسس .

المبحث الثاني : الأدوات والآليات .

المبحث الثالث : القيم .

المبحث الرابع : الغايات والمقاصد .

المبحث الأول

الأصول والأسس

لنرتد مرة أخرى إلي الأصول والأسس التي تمثل النبع الصافي لكافة الطروحات المتعلقة بترتيب وتنظيم كافة أوجه نشاطه الإنسان في الطبيعة والمجتمع ، والحديث عن تلك الأصول والأسس يتطلب تناول ثابتين أو راسخين :

الثابت الأول :

الأصل والأساس ، وهو المصدر الشرعي الذي يمثل أساس الدين ، ومنبع التشريع الأول ، وقد أجمعت الأمة علي أن مصادر التشريع الإسلامي هي القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ونماذج الممارسة العملية في دولة الرسول الكريم ودولة خلفائه الراشدين .

الثابت الثاني :

هو الثابت التابع ، وهو الطرح المستمد والمستنبط من الثابت الأول ، والطرح عبارة عن القواعد والمبادئ والمعالجات ، التي تعنى بتنظيم وترتيب جميع شئون الإنسان في المجتمع الذي يعيش فيه ، وكذا في تعاملاته مع عناصر الوجود ، فالطرح إذن بمثابة ضبط وتقعيد لحركة الإنسان في الكون والمجتمع ، وهذا الضبط مأخوذ من تشريع خالق الكون والإنسان ، والطرح كذلك تعبير عن رؤية كلية متكاملة للوجود والإنسان ، ومن ثم فمن أهم خصائص هذا الطرح وشروط الأخذ به أن يتم تطبيقه بشكل كلي وشامل ، نظراً لأهمية وضرورة كل عنصر من عناصره للعناصر الأخرى ، فالطرح الإسلامي مجموعة أبعاض لابد أن تتكامل وتتكتل في كل واحد ، وإلاّ فسد الأخذ والتطبيق ، فلا يفيد العمل

ببعض الطرح دون البعض الآخر ولا يجدي الأخذ بمعظم الطرح وترك بعضه حتى ولو كان يسيراً .

الطرح الإسلامي كذلك ثابت ، يستمد ثباته ورسوخه من مصادره وأصوله – التي سبق ذكرها – تحديداً ، ويستمد كذلك منها كافة صفاتها وخصائصها ، فهو مشتق تابع تبعية مطلقة لمصدره الأصلي والأصيل .

وقد بيّنا سلفاً أن التنظيم الإسلامي في علاقته بمصادره وأصوله التشريعية قد مر بمرحلتين:

المرحلة الأولى :

حيث اعتمد التنظيم علي الأصول والأسس التشريعية بشكل مباشر، وذلك حال وجود الرسول الكريم علي رأس الدولة ، حيث كان صلي الله عليه وسلم يطبق مباشرة ما ينزل به الوحي ، ويشرّع لما لم ينزل به ، فهو المشرع الثاني بعد الحق تبارك وتعالى، وظل هذا هو الحال ، ولكن في حدود بعد انتقال الرسول الكريم إلي الرفيق الأعلى ، وبصفة خاصة في عهد خليفته أبي بكر الصديق والخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب .

المرحلة الثانية :

حيث برزت بعض الصعوبات في عمليات التطبيق المباشر والأخذ التلقائي من الأصول التشريعية _ القرآن والسنة _ لأن الأوحد الذي كان يملك العلم التام بمدارك التنزيل انتقل إلي جوار ربه ، فكان لزاماً علي أبناء الأمة أن تبحث عن وسيلة أو أداة تسهل عملية التطبيق ، وكانت تلك الأداة هي اشتقاق واستنباط طروحات في كل شئون الحياة، وكانت هذه هي مهمة الراسخين في العلم ، الذين وُفقوا في الجمع بين العلم بالشريعة والعلم بأمور الحياة ، وهذا ما حدث في زمن عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب ، وكذا

العصر الأموي والعصر العباسي الأول وقسط كبير من العصر العباسي الثاني ، وخلال هذه الفترات الزمنية أنتجت العقول والأدمغة الإسلامية أروع وأعظم ما أفرزته الثقافة والحضارة الإسلامية طوال عصورها منذ بزوغ فجر الإسلام .

كان التنظيم الإسلامي خلال المرحلتين المذكورتين في أوج تقدمه وازدهاره ، إذ قدم النموذج والمثال ، ونحن الآن في مسيس الحاجة إلي صياغة تنظيم يضارع ما كان عليه الحال في هاتين المرحلتين ، ومن ثم فلابد من اعتماد التنظيم علي الطروحات المستنبطة من الأصول والأسس التشريعية الإسلامية .

وعليه فينبغي أن يكون شغل علماء الأمة الشاغل الآن هو صياغة تنظيم يعتمد رأساً علي أصول وأسس الشرع الإسلامي ، عبر طروحات مستنبطة ومستمدة من تلك الأصول والأسس.

المبحث الثاني

الأدوات والآليـات

الأدوات والآليات هي دقائق فنية تمكن التنظيم من أداء عمله ، وهذه الـدقائق الفنيـة هـي أكثر عناصر التنظيم تماساً مع البيئة التي يعمل فيها التنظيم ، ويتعامل معهـا ، ويتفاعـل مع مكوناتها وجزئياتها ، وإذا كان هذا هو حال ومنـوال أدوات وآليـات التنظـيم ، فهـي أكثر عناصره كذلك قابلية للتغيير والتبديل للتواؤم مـع متغيرات ومـستجدات المجتمـع ، والتمكن من تلبية رغبات واحتياجات الناس دائمة التغير وسريعة التقلب .

وترتيباً علي ما قدمنا مـن صـفات وخـصائص الأدوات والآليـات ، كـان هـذا العنـصر مـن العناصر الخاصة بالتنظيم هو الذي دائماً ما يتسم بالفراغ التشريعي ، حيث لم يرد خطاب تشريعي يحدد نصاً أو يعين قالباً أو شكلاً محدداً خاصاً بـالأدوات والآليـات ، ومـا يفهـم ضمناً من ذلك هو أن الأدوات والآليات قد تُركت عمداً وقـصداً دون تـشريع ، لكـي يـضع أبناء كل مجتمع وفي كل زمان ، ما يناسبهم من تلك الأدوات والآليات .

وهذه الحكمة البالغة لتوضح بجلاء اكتمال التشريع الإسلامي وإحاطته خبراً بكـل دواخـل ودقائق النفس البشرية ، وعلمه اللانهائي بما يصلحها ، ومن ثم فقـد سـكت عـن تحديـد المتغيرات وتعيين المستجدات ، وتركها لبنى البشر فهم أعلم بأمور دنياهم .

إن ما سبق ليمنحنا حرية الحركة لكي نبتكر مـن الآليـات والأدوات أكثرهـا تقـدماً ورقيـاً وأعظمها جـدة وحداثـة ، ولا مـشاحة في أن نـستورد مـن تلـك الأدوات والآليـات اكفأهـا وأقدرها علي الإنجاز ، ولكن في ذات الوقت أصلحها وأكثرها مناسبة مع واقعنا وقيمنا .

إن السكوت عن التشريع فيما يتعلق بأدوات وآليات التنظيم وإعطاء حريـة الحركـة لأبنـاء المجتمع لتخير ما يناسبهم ويلائـم واقعهـم ، لا يعنـى بحـال إطـلاق العنـان لاسـتجلاب

المفاسد واستقطاب المنغصات ، بل إن المقصد من ذلك هو تمام المصلحة وكمال الصلاح ، فينبغي أن يكون التحرك لابتكار الأدوات والآليات أو لاستيرادها مشروطاً بمراعاة المبتكر والمستورد لأسس الإسلام وأصوله وقيمه وغاياته ، التي هي في ذات الوقت أسس التنظيم وأصوله وقيمه وغاياته ومقاصده .

المبحث الثالث

القيـــــم

من أهم ما يميز التنظيم الإسلامي نسق القيم الذي يتحلى به ، وهي تمثل الضابط والكابح لكافة نشاطات وتفاعلات التنظيم ، سواء بين جزئياته وأبعاضه ، أو بينه وبين البيئة التي يعيش فيها ويتعاطى معها .

والقيم تُستمد من الأسس والأصول التشريعية الإسلامية ، وهي تتسم بأهم سمات تلك الأسس والأصول المتمثلة في الخلود والأبدية والصلاحية لتطورات ومتغيرات الزمان والمكان .

وتتدخل القيم بشكل مفيد وجيد لفرز الأدوات والآليات التي يُقدّر لرجال الحركة ابتكارها أو استيرادها ، حيث يُترك الأمر للقيم لتقول كلمتها ، ويصبح رأيها فاصلاً في التمييز بين الصالح من تلك الأدوات والآليات والطالح منها .

ويحتاج التنظيم الإسلامي المزمع صياغته كعنصر من عناصر الحضارة الإسلامية في المستقبل إلي الاهتمام بنسق القيم الذي يقوم عليه ذلك التنظيم ، ومرد ذلك كثرة التقلبات وديمومة المستجدات والمتغيرات ، وكل تلك الأغيار عادة ما تحمل معها الكثير من البدع والمحدثات التي تجتاح المجتمع ، وتزحف بعد ذلك علي التنظيم ، فإذا لم يملك التنظيم نسقاً من القيم يمكنه أن يتصدى لتلك العاصفات بصلابة وقوة ، فسيكون المجتمع والتنظيم الإسلامي معاً صيداً سهلاً ولقمة سائغة تتلاعب به أهواء الآخرين ورغباتهم .

المبحث الرابع

الغايات والمقاصد

منذ بزوغ فجر الإسلام والتنظيم الإسلامي يحدد لنفسه غايات ومقاصد علي درجة رفيعة من السمو والرقي ، فهو يرمى إلي تحقيق الحياة الطيبة لأبناء المجتمع الإسلامي ، ثم هو يتخذ من هذه الحياة الطيبة وسيلة وغاية لمقصد آخر نهائي هو تمكين أبناء الأمة من عبادة الله ولزوم طاعته ، حيث أن ذلك المقصد هو الذي اخبر به تبارك وتعالى علي أنه الغاية من خلق الجن والأنس معاً .

وهذه الغايات والمقاصد لا ينبغي أن يتخلى التنظيم الإسلامي عنها ، وبنفس ترتيبها من حيث الأولوية والأهمية ، لأن حركة التنظيم واتجاهه لتحقيق غاية دون أخرى يصيب تلك الحركة بالخلل ، وربما يضل الاتجاه الصحيح ، فانطلاق التنظيم نحو تعبيد أفراد المجتمع لله الواحد الأحد دون تحقيق الحياة الطيبة لهم ربما لا يحقق العبادة الخالصة الصادقة من هؤلاء وهم يعانون ويقاسون شرور الحياة ومشاقها ، كما أن الاكتفاء بتحقيق الحياة الطيبة يحوّل أفراد المجتمع إلي فئة من المترفين الماجنين الذين لا هم لهم في الحياة ولا شاغل إلا الاستمتاع بمباهجها ومتعها .

إن الرغبة الصادقة من أبناء الأمة الإسلامية في صياغة تنظيم إسلامي يساهم بقسط وافر في إحياء وبعث الحضارة الإسلامية ، واستشراف مستقبل مشرق لها ، ينبغي أن ترتكز علي يقين لا يتزعزع بأن التنظيم الإسلامي لابد له من أن تكتمل فيه كل عناصر ومقومات الوجود والعطاء بشكل نموذجي ، ويتأتى ذلك بالحفاظ علي الأصول والأسس ، وتطوير الأدوات والآليات ، والحفاظ علي القيم ، والتمسك بالغايات والمقاصد .

والله من وراء القصد